

الرباط، 21 يونيو 2022

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 21 يونيو اجتماعه الفصلي الثاني برسم سنة 2022.
2. خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس وصادق على التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية للبلاد وحول أنشطة بنك المغرب برسم سنة 2021.
3. وناقش المجلس بعد ذلك تطور الظرفية الدولية التي ظلت متمسة على وجه الخصوص باستمرار الحرب في أوكرانيا، وبقاء التضخم في مستويات مرتفعة استثنائية، وتشديد السياسات النقدية وتدهور الآفاق الاقتصادية. وبالنظر إلى هذه الظرفية وإلى الظروف المناخية غير المواتية، يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني هذه السنة تباطؤًا حادًا إلى جانب تزايد الضغوط التضخمية.
4. وبما أن بنك المغرب أدرج مسبقًا في توقعاته تأثير القرارات التي اتخذت في إطار الاتفاق الاجتماعي المبرم في 30 أبريل 2022، وأخذًا بالاعتبار طبيعة الضغوط التضخمية، خارجية المصدر أساسًا، والعودة المرتقبة للتضخم إلى مستويات معتدلة في 2023، قرر المجلس الإبقاء على التوجه التيسيري للسياسة النقدية، وذلك من أجل مواصلة دعم النشاط الاقتصادي. وقرر بالتالي الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 1,50% مع مواصلة تتبع تطور الظرفية الوطنية والدولية عن كثب.
5. على الصعيد الدولي، أدت القيود المفروضة على الصادرات الروسية وانتعاش الطلب الصادر عن الصين إلى تزايد ارتفاع أسعار المنتجات الطاقية والغذائية. هكذا، بلغ سعر خام برنت حوالي 112,4 دولار للبرميل في ماي ويرتقب أن يصل متوسط سعر البرميل إلى 107 دولار في مجمل السنة قبل أن ينزل إلى 93,9 دولار للبرميل سنة 2023. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الفحم والغاز الطبيعي مجددًا بنسب 127,1% و111% على التوالي مقارنة بسنة 2021، وأن تنخفض بعد ذلك بنسب 29,3% و26,5% في 2023. وبالنسبة لأسعار المنتجات الغذائية، يتوقع أن تنهي السنة بارتفاع متوسط قدره 34,3% وأن تتراجع بنسبة 9,2% سنة 2023. أما أسعار الفوسفات ومشتقاته، فمن المرتقب أن تواصل تطورها إلى أن تبلغ مستويات مرتفعة، حيث تشير توقعات البنك الدولي لشهر أبريل إلى بلوغ سعر الفوسفات الخام 175 دولار للطن هذه السنة و160 دولار للطن في سنة 2023 والفوسفات ثنائي الأمونياك 900 دولار للطن ثم 800 دولار للطن في نفس الفترة.
6. ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاع أسعار السلع الأساسية والاضطرابات على مستوى سلاسل الإنتاج والإمداد وكذا الضغوط على أسواق الشغل في بعض الاقتصادات المتقدمة. وستسبب هذه العوامل في تأجيج الضغوط التضخمية. ففي الولايات المتحدة، يرتقب أن يصل التضخم إلى 7,8% في المتوسط هذه السنة، قبل أن ينخفض إلى 4,2% في 2023 ويتوقع أن يتسارع في منطقة الأورو إلى 7,2% في 2022 ثم أن يتراجع إلى 3,2% في السنة المقبلة.

7. ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذ البنك المركزي الأوروبي خطوة أخرى لإعادة سياسته النقدية إلى مسارها العادي خلال اجتماعه المنعقد في 9 يونيو، حيث قرر وضع حد للمشتريات الصافية في إطار برنامجه لشراء الأصول وأعلن عن اعترامه رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس في يوليو و يتوقع أن يتخذ قراراً مماثلاً في شتنبر. وبسبب المخاوف المرتبطة بخطر التجزئة، عقد البنك المركزي الأوروبي اجتماعاً استثنائياً في 15 يونيو قرر خلاله اعتماد المرونة عند إعادة استثمار الأصول المقتناة في إطار برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة. ومن جهته، قرر الاحتياطي الفدرالي، خلال اجتماعه المنعقد يومي 14 و15 يونيو، رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي بواقع 75 نقطة أساس ليصل إلى $[-1,5\% - 1,75\%]$ وأعلن عن إمكانية إقرار ارتفاعات أخرى لهذا النطاق إن كان ذلك ملائماً. وأشار أيضاً إلى أنه سيواصل تقليص موجوداته من سندات الخزينة والسندات المدعومة بديون رهنية بنفس الوتيرة المعلن عنها في ماي.
8. ونتيجة لتضييق الأوضاع النقدية، من المتوقع أن ينخرط الاقتصاد العالمي في تباطؤ ملموس بعد نموه القوي بنسبة 6,1% سنة 2021. ففي الولايات المتحدة، من المرتقب أن يتراجع النمو إلى 2,4% في 2022 ثم إلى 1,9% في 2023 بعد أن وصل إلى 5,7% سنة 2021. وفي منطقة الأورو، يتوقع أن ينخفض النمو في نفس الفترة على التوالي من 5,4% إلى 2,6% ثم إلى 1,2%. وفي الدول الصاعدة الرئيسية، من المتوقع أن ينتقل النمو من 8,1% في 2021 إلى 4,7% في 2022 قبل أن يتسارع إلى 5,8% في 2023 في الصين ويرتقب أن يستقر في حوالي 6,8% في الهند بعد 8,2% في 2021. وفي روسيا، يرتقب أن يدخل الاقتصاد في ركود مع انكماش بنسبة 10,6% هذه السنة وبنسبة 7,8% في 2023.
9. على المستوى الوطني، وخاصة بفعل الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الطاقية والغذائية وتسارع التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، عرفت أسعار الاستهلاك ارتفاعاً ملموساً خلال الشهور الأربعة الأولى من السنة الحالية مع نمو متوسط بنسبة 4,5% على أساس سنوي. ومن المتوقع أن يتواصل هذا التوجه على المدى القصير، حيث يرتقب أن يصل التضخم حسب توقعات بنك المغرب إلى 5,3% في مجموع سنة 2022 قبل أن يتباطأ إلى 2% في 2023. ومن المتوقع أن يصل مكونه الأساسي إلى 5,2% في 2022 قبل أن يتراجع إلى 2,5% في السنة المقبلة.
10. ونظراً للظروف المناخية غير المواتية، من المتوقع أن يتراجع إنتاج الحبوب في 2022، حسب تقديرات وزارة الفلاحة، بنسبة 69% إلى 32 مليون قنطار. حيث يرتقب أن تنخفض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 15% هذه السنة قبل أن تتحسن بنسبة 12,9% في سنة 2023 مع فرضية محصول حبوب متوسط قدره 75 مليون قنطار. وفيما يتعلق بالأنشطة غير الفلاحية، من المتوقع أن يتعزز نموها إلى 3,8%، مدعومة بتخفيف القيود الصحية، وأن تعود لتوجهها في 2023 مع نمو بنسبة 2,8%. وبالتالي، بعد الارتفاع الملحوظ بنسبة 7,9% في 2021، يتوقع بنك المغرب أن يتباطأ نمو الاقتصاد الوطني إلى 1% هذه السنة ثم أن يتسارع إلى 4% في 2023.
11. وعلى صعيد الحسابات الخارجية، من المتوقع أن تنمو الواردات بنسبة 24,2% سنة 2022 ارتباطاً بالأساس بارتفاع قيمة الفاتورة الطاقية التي يرتقب أن تصل إلى 122,4 مليار درهم والتزايد المتوقع في مشتريات المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة. وفي سنة 2023، من المرتقب ألا يتجاوز الارتفاع 0,3% خصوصاً بفعل الانخفاض المنتظر في أسعار المنتجات الطاقية. موازاة مع ذلك، يتوقع أن تتحسن الصادرات بنسبة 22% في 2022 وبنسبة 0,8% في 2023، مدعومة بالخصوص بمبيعات الفوسفات ومشتقاته وقطاع السيارات التي يرتقب أن تصل على التوالي إلى 102,7 مليار و114,7 مليار درهم سنة 2023. أما مداخل الأسفار، التي استفادت من إعادة فتح الحدود وإطلاق عملية مرحبا، فمن المرتقب أن تسجل انتعاشاً تدريجياً، لتنتقل من 34,3 مليار درهم في 2021 إلى 54,3 مليار في 2022 وإلى 70,9 مليار في 2023. وبعد المستوى القياسي البالغ 93,7 مليار والمسجل في 2021، يرتقب أن تعود تحويلات

المغاربة المقيمين بالخارج إلى مستويات ما قبل الأزمة، لتصل إلى ما مجموعه 87,3 مليار في 2022 وإلى 84 مليار في 2023. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يتفاقم عجز الحساب الجاري إلى 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2022، بعد أن بلغ 2,3% سنة 2021، قبل أن يتراجع إلى 3,8% في 2023. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، يرتقب أن تناهز المداخيل ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق التوقع. وإجمالاً، ومع فرضية تحقق التمويلات الخارجية المرتقبة للخبزينة، يتوقع أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 342,5 مليار درهم بنهاية 2022 ثم إلى 346,4 مليار في متم 2023، لتغطي حوالي 6 أشهر من واردات السلع والخدمات.

12. وفيما يتعلق بالأوضاع النقدية، من المتوقع أن يتراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 2,8% في 2022 وبنسبة 0,9% في 2023، نتيجة لتدني مستوى التضخم الداخلي مقارنة بنظيره لدى الشركاء والمنافسين التجاريين ولانخفاض القيمة الاسمية للدرهم في 2022 مقابل الدولار خاصة. وتواصل أسعار الفائدة على القروض منحها التنازلي، مع انخفاض جديد في الفصل الأول من سنة 2022 بما قدره 16 نقطة أساس لتصل إلى 4,28%. ومن المتوقع أن تتزايد حاجة البنوك إلى السيولة لتصل إلى 78,2 مليار درهم بنهاية 2022 ثم إلى 91,9 مليار في متم 2023، بسبب النمو المرتقب للتداول النقدي. وفيما يخص الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي، من المتوقع أن يحافظ على وتيرة نمو معتدلة عند حوالي 4% في 2022 و2023.

13. وعلى صعيد المالية العمومية، يبين تنفيذ الميزانية برسم الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، تحسن المداخيل العادية بنسبة 25,5% بفضل ارتفاع العائدات الضريبية والتمويلات الخاصة. وبموازاة ذلك، تزايدت النفقات الإجمالية بنسبة 16,6% مما يعكس بالخصوص ارتفاع تكلفة المقاصة. وأخذاً بالاعتبار هذه التطورات بالخصوص، والتعبئة الاستثنائية للموارد التي تم الإعلان عنها والتي ستتم من خلال آليات التمويل الخاصة وعائدات الاحتكار، من المرتقب أن ينتقل عجز الميزانية، حسب توقعات بنك المغرب، من 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2021 إلى 6,3% سنة 2022 قبل أن يتراجع إلى 5,6% في 2023.